

**No. 43301**

---

**Cyprus  
and  
Libyan Arab Jamahiriya**

**Agreement on the promotion and the reciprocal protection of investments between the Government of the Republic of Cyprus and the Great Socialist People's Libyan Arab Jamahiriya. Tripoli, 30 June 2004**

**Entry into force:** *13 February 2005 by notification, in accordance with article 13*

**Authentic texts:** *Arabic, English and Greek*

**Registration with the Secretariat of the United Nations:** *Cyprus, 27 November 2006*

---

**Chypre  
et  
Jamahiriya arabe libyenne**

**Accord relatif à la promotion et à la protection réciproque des investissements entre le Gouvernement de la République de Chypre et la Grande Jamahiriya arabe libyenne populaire et socialiste. Tripoli, 30 juin 2004**

**Entrée en vigueur :** *13 février 2005 par notification, conformément à l'article 13*

**Textes authentiques :** *arabe, anglais et grec*

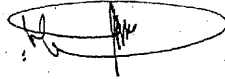
**Enregistrement auprès du Secrétariat des Nations Unies :** *Chypre, 27 novembre 2006*

ثلاثين ( 30 ) يوماً من انقضاء فترة الستة ( 6 ) أشهر المذكورة ، ويتم هذا الإبلاغ من خلال القنوات الدبلوماسية ويعتبر إخطار بنهاية الاتفاق وفي هذه الحالة تنتهي الاتفاقية بعد مرور ستة ( 6 ) أشهر من تاريخ استلام الإخطار المذكور بواسطة الطرف المتعاقد الآخر ما لم يتم سحب هذا الإخطار عن طريق الاتفاق الودي قبل انتهاء فترة الإخطار النهائية .

5- فيما يتعلق بالاستثمارات التي تمت قبل تاريخ تعديل أو انتهاء هذه الاتفاقية بموجب هذه المادة فإن أحكام هذه الاتفاقية تظل سارية المفعول لمدة ( 10 ) عشر سنوات من تاريخ التعديل أو الانتهاء .

حررت هذه الاتفاقية وتم التوقيع عليها بمدينة طرابلس بتاريخ 30 /6 /2004 مسيحي ، من ست نسخ أصلية اثنتين بالعربية واثنتين باليونانية واثنتين بالإنجليزية وجميعها متساو في القوة القانونية ، وفي حالة وجود خلاف حول التفسير يرجح النص الإنجليزي .

عن  
الجمهورية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى



محمد الطاهر حمودة سيالة  
الأمين المساعد للتعاون باللجنة الشعبية العامة  
للاتصال الخارجي والتعاون الدولي

عن  
جمهورية قبرص  
ارغيروس أنطونيو  
سفير جمهورية قبرص  
لدى الجماهيرية العظمى

8- يتولى كل طرف متعاقد تغطية نفقات المحكم الخاص به وجميع الأشخاص الذين يتولون عرض إجراءات التحكيم وتشمل المصروفات الأخرى ومصروفات الرئيس والتي ستكون مناصفة بين الطرفين المتعاقدين بالتساوي .

#### المادة ( 11 )

##### مجال التطبيق

هذه الاتفاقية تطبق على جميع الاستثمارات التي يقوم بها مستثمرو كلا الطرفين المتعاقدين سواء الموجودة حالياً أو التي سيتم تحديدها بعد تاريخ هذه الاتفاقية ولن تطبق على النزاعات التي نشبت قبل دخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ .

#### المادة ( 12 )

##### الالتزامات الدولية

لا يجوز منع أي من الطرفين المتعاقدين من اتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ ارتباطاته وفقاً للنظام الدولي فيما يخص السلام والأمن والاتحاد الأوروبي .

#### المادة ( 13 )

##### دخول الاتفاقية حيز التنفيذ وانتهائها

- 1- تدخل هذه الاتفاقية حيز التنفيذ من تاريخ إخطار أي من الطرفين المتعاقدين الطرف الآخر أن جميع الإجراءات الشكلية والدستورية اللازمة للموافقة على هذه الاتفاقية قد تمت وأن كل ما يلزم للموافقة على الاتفاقيات الدولية قد اكتمل .
- 2- تظل هذه الاتفاقية سارية المفعول لمدة ( 10 ) عشر سنوات ويتم تمديدتها لفترات أخرى مماثلة ما لم يخطر أي من الطرفين المتعاقدين الطرف الآخر قبل اثني عشر ( 12 ) شهراً من انتهاء فترة الاتفاقية كتابة وعن طريق القنوات الدبلوماسية برغبته في إنهاء الاتفاقية .
- 3- هذه الاتفاقية لا تحرم أي من الطرفين المتعاقدين من حقه في أن يطلب من الطرف المتعاقد الآخر إجراء أي تعديل في الاتفاقية جزئياً أو كلياً أو إلغائها في أي وقت أثناء فترة سريانها .
- 4- في مثل هذا الاحتمال إذا لم يتوصل الطرفان المتعاقدان إلى أي اتفاق لإجراء التعديلات أو وقف العمل بالاتفاقية بعد ستة ( 6 ) أشهر من إرسال الطلب الكتابي يكون من حق الطرف الذي طلب التعديل أو الإلغاء رفض الاتفاقية بكاملها خلال

5- يعتبر الحكم الصادر من التحكيم نهائي وملزم للطرفين المتنازعين وعلى الطرف المتعاقد تنفيذ القرار بدون أي تأخير ويطبق ذلك وفقاً للقانون المحلي .

#### المادة ( 10 )

##### تسوية النزاعات بين الطرفين المتعاقدين

- 1- أي نزاعات تنشأ بين الطرفين المتعاقدين ذات صلة بتفسير أو تطبيق هذه الاتفاقية يتم حلها بقدر المستطاع عن طريق القنوات الدبلوماسية .
- 2- إذا تعذر حسم النزاع بهذه الطريقة خلال ستة أشهر من تاريخ بداية التفاوض ، يحال الموضوع بطلب من أي من الطرفين المتعاقدين إلى محكمة تحكيم .
- 3- تستعقد محكمة التحكيم على النحو التالي : كل طرف متعاقد يجب أن يعين محكم واحد ويقوم المحكمان باختيار محكم من دولة ثالثة كرئيس ، ويتم تعيين المحكمان خلال ثلاثة أشهر والرئيس خلال خمسة أشهر من تاريخ إخطار أي من الطرفين المتعاقدين الطرف الآخر بأنه قرر اللجوء إلى محكمة تحكيم .
- 4- وإذا لم يتم تعيين الأطراف المعنية خلال الفترة المحددة في الفقرة ( 3 ) من هذه المادة يحق لأي طرف متعاقد في غياب أي اتفاق آخر أن يطلب من رئيس محكمة العدل الدولية أن يجري التعيينات اللازمة وإذا كان الرئيس ينتمي إلى جنسية أي من الطرفين المتعاقدين أو إذا منع من تولي هذه المهمة يطلب من نائب الرئيس القيام بعمل التعيينات اللازمة وإذا كان نائب الرئيس ينتمي إلى جنسية أي من الطرفين المتعاقدين أو منع أيضاً من تولي هذه المهمة يطلب من عضو محكمة العدل الدولية التي تأتي أقدميته مباشرة بعد نائب الرئيس ولم يكن يحمل جنسية أي من الطرفين المتعاقدين أن يتولى اتخاذ الإجراءات اللازمة .
- 5- يجب أن يكون رئيس محكمة التحكيم مواطناً من دولة ثالثة ويكون لكل من الطرفين المتعاقدين معها علاقة دبلوماسية .
- 6- تصدر محكمة التحكيم قرارها وفقاً لبنود هذه الاتفاقية والاتفاقيات الأخرى السارية بين الطرفين المتعاقدين وأحكام ومبادئ القانون الدولي السارية والقانون المحلي للطرف المتعاقد شريطة أن لا تتعارض مع قواعد القانون الدولي ويتم إصدار القرارات بأغلبية الأصوات وتكون هذه القرارات نهائية وملزمة لكلا الطرفين المتعاقدين .
- 7- ما لم يقرر الطرفين المتعاقدين غير ذلك تتولى محكمة التحكيم وضع الإجراءات الخاصة بها .

## المادة ( 8 )

## إحلال مستثمر مكان مستثمر آخر

ففي حالة قيام أي طرف متعاقد أو أي من وكلائه المعيّنين بدفع أي مبالغ كنوع من التأمين أو الضمانات أو عقد تأمين ضد المخاطر غير التجارية لصالح استثماراته عن طريق مستثمريه داخل حدود الطرف المتعاقد الآخر فإنه يجب على الطرف المتعاقد الآخر الاعتراف بأي حرق أو مطالبة لهذا المستثمر مع الطرف المتعاقد أو وكيله المعتمد ، ويحق للطرف المتعاقد الآخر أو من يوكله القيام بهذه المهمة بحكم إحلاله محل مستثمر آخر وبالتالي يتمتع بجميع هذه الحقوق والمطالبات التي كان يتمتع بها المستثمر الذي سبقه ، هذا الإحلال يمكن الطرف المتعاقد الآخر أو وكيله أن يكون المستفيد المباشر لأي دعيات خاصة بالخسائر أو أي تعويضات يكون للمستثمر فيها حق .

## المادة ( 9 )

- تسوية النزاعات بين مستثمري أحد الأطراف المتعاقدة ومستثمري الطرف الآخر
- 1- المنازعات التي قد تنشأ بين أحد الأطراف المتعاقدة وأي من المستثمرين للطرف الآخر فيما يتعلق بأي استثمارات في إطار هذه الاتفاقية يجب أن توضح كتابة وأن تتضمن معلومات تفصيلية بعدها المستثمر للطرف المتعاقد السابق ، ويحاول الطرفان المتعاقدان بقدر الإمكان التوصل إلى تسوية سلمية حول النزاع .
  - 2- إذا تعذر تسوية النزاع بهذه الطريقة خلال ستة أشهر من تاريخ الإخطار الكتابي يجب إحالة الموضوع باختيار المستثمر المعني إلى :
    - أ- المحكمة المختصة للطرف المتعاقد الذي في حدود دولته تم الاستثمار -
    - ب - محكمة تحكيم غرفة التجارة العالمية في باريس -
    - ج - المركز الدولي لتسوية خلافات الاستثمار ( ICSID ) المنشأ بموجب اتفاقية 18 مارس 1965 ، الخاصة بتسوية النزاعات بين الدول ومواطني الدول الأخرى
    - د - جمعية تحكيم محكمة التحكيم لغرفة التجارة في استوكهولم .
  - 3- أثناء إجراءات التحكيم أو تطبيق الحكم لا يحق لأي من الطرفين المتعاقدين المشتركين في النزاع أن يعترض على أساس أن المستثمر الخاص بالطرف الآخر قد تسلم تعويضاً بموجب عقد تأمين نظير كل أو جزء من الضرر الذي أصابه .
  - 4- تصدر محكمة التحكيم قرارها وفقاً لبنود هذه الاتفاقية ، وأي اتفاقيات ذات علاقة ومسارية بين الطرفين المتعاقدين والأحكام المطبقة ومبادئ القانون الدولي والقانون المحلي للطرف المتعاقد شريطة أن لا يتعارض مع أحكام القانون الدولي .

المادة ( 7 )

المصادرة

- 1- عدم خضوع استثمارات أي طرف مستثمر من الطرفين في البلد الآخر لأي نوع من أنواع التأميم أو المصادرة أو خضوعها لأي إجراءات لها نفس أثر التأميم أو المصادرة ما لم يكن ذلك للمصلحة العامة وفقاً لإجراءات القانون وعلى أسس غير تمييزية ولا تؤثر على السداد الفوري والعاقل والفاعل للتعويض .
- 2- يتم احتساب التعويض على أساس القيمة السوقية العادلة للاستثمار مباشرة في اليوم السابق لليوم الذي اتخذت فيه التدابير أو أعلن فيها للعموم أيهما الأسبق ويشار إليها هنا بتاريخ التقييم .
- 3- يتم احتساب القيمة السوقية بواسطة عملة حرة قابلة للتحويل بسعر تحويل السوق الساري المفعول لهذه العملة في تاريخ التقييم . ويشمل التعويض الفائدة محسوبة على أساس (6) ستة أشهر سعر الفائدة (LIBOR) المطبق في تاريخ المصادرة ، من تاريخ المصادرة وحتى تاريخ السداد ويجب أن يتم دفع التعويض بدون أي تأخير وبمفهوم واضح وفعال وقابل للتحويل بحرية .
- 4- المستثمر المتأثر بذلك يكون له الحق في ظل قانون الطرف المتعاقد والذي صدرت عنه المصادر أن يطلب المراجعة السريعة والفورية لموضوعه بواسطة سلطة قضائية أو أي سلطة أخرى مؤهلة ومستقلة عن ذلك الطرف المتعاقد وأن يشمل ذلك تقييم استثماراته ودفع التعويضات وفقاً للمبادئ المذكورة في هذه المادة .
- 5- في حالة مصادرة أصول شركة تعمل للطرف المتعاقد في ظل أو تحت إشراف القانون الساري لدى الطرف المتعاقد الآخر وفي أي جزء من حدود الدولة التي للطرف المتعاقد أسهم فيها يجب التأكد من أن بنود هذه المادة قد نفذت بحيث تضمن دفع التعويض الفوري والعاقل والفاعل لاستثمارات مستثمري الطرف الآخر والمالكين لهذه الأسهم .

- 2- ومع الاعتبار للفقرة ( 1 ) فإن أي مستثمر لأي طرف من الطرفين المتعاقدين يتعرض للظروف المشار إليها أعلاه في هذه الفقرة - يعاني من خسارة داخل حدود الطرف الآخر المتعاقد وتكون ناتجة عن :
- أ- مصادرة استثماراته أو جزء منها بواسطة قوات أو سلطات الطرف الآخر المتعاقد أو .
- ب- هلاك استثماراته أو جزء منها بواسطة قوات الطرف الآخر أو سلطاته ولم تكن ضرورية بحكم الوضع فإن الطرف المتعاقد الآخر يكون له الحق في التعويض بإعادة الشيء لأصله أو التعويض النقدي ، والذي في كل الحالات يجب أن يكون سريعاً وكافياً وذو فعالية وأن دفعات التعويض الناتجة يجب أن تدفع بدون أي تأخير وتكون قابلة للتحويل .

### المادة ( 6 )

#### حرية التحويلات

- 1- يضمن كل من الطرفين المتعاقدين لمستثمري الطرف الآخر حرية تحويل كل الدفعات النقدية المتعلقة باستثماراته إلى الخارج بنفس العملة التي تم التعاقد بها أو أي عملة أخرى قابلة للتحويل ، هذه التحويلات يجب أن تكون كاملة الحرية وبدون أي تأخير وتشمل بصفة خاصة وليس على سبيل الحصر :-
- أ- رأس المال الأساسي وأي أرباح إضافية وأي مبالغ أخرى ذات علاقة .
- ب- عائدات الاستثمار وتشمل الدخل المحقق من الاستثمار .
- ج - العائدات من البيع الكلي أو الجزئي أو تسييل الاستثمار .
- د - أرصدة أو ودائع خاصة بإعادة دفع القروض الخاصة بالاستثمارات أو الناتجة عن تسوية النزاعات .
- هـ - التعويضات الواردة في المادة ( 5 ) والمادة ( 7 ) .
- و - أرصدة مناسبة للأموال المكتسبة وأي مكفئات مالية أخرى للعاملين المستقدمين من الخارج المرتبطين بالاستثمار .
- ز - العائدات الناتجة من تسوية المنازعات .
- 2 - يتم تنفيذ التحويلات المنصوص عليها في الفقرة (1) من هذه المادة بسعر الصرف السائد في تاريخ التحويل دون أي تأخير طبق للوائح الصرف السارية .

- ب- أي اتفاقية عالمية أو تنظيم له علاقة كلية أو مرتبطة في المقام الأول بالضرائب مباشرة أو غير مباشرة .
- 4- المعاملة المشار إليها في الفقرتين (1) و (2) من هذه المادة تمنح على أساس التبادل .
- 5- لا يوجد في هذه الاتفاقية ما يمنع أي طرف متعاقد من تطبيق إجراءات جديدة معمول بها في إطار أحد أشكال التعاون الإقليمي المشار إليها في الفقرة (3 - أ -) من هذه المادة والتي تستبدل الإجراءات التي طبقت سابقاً بواسطة ذلك الطرف المتعاقد .

#### المادة (4)

##### الشروط الأفضل

- 1- إذا كانت تشريعات أي من الطرفين المتعاقدين أو التزاماتهما تخضع لأي قانون دولي قائم حالياً أو شرعت فيما بعد بين الأطراف المتعاقدة بالإضافة إلى ما يحتويه الاتفاق من تنظيم سواء كان عاماً أو محدداً يقضى بأن تكون الاستثمارات بواسطة المستثمرين لأي من المتعاقدين أكثر ملائمة من المدرجة في الاتفاقية فإن هذه القرارات واللوائح يجب أن يكون لها الأفضلية في التطبيق على هذه الاتفاقية .
- 2- أي شروط أكثر ملائمة من المدرجة في هذه الاتفاقية التي تم الاتفاق حولها بواسطة أحد الطرفين المتعاقدين مع مستثمرين من الطرف الآخر لا تعتبر مؤثرة على هذه الاتفاقية .

#### المادة (5)

##### التعويضات عن الخسائر والأضرار

- 1- أي استثمارات لمستثمري أي طرف متعاقد داخل حدود الطرف الآخر يلحق بها ضرراً بسبب الحرب أو النزاعات العسكرية المسلحة أو حالة الطوارئ ، أو الثورات أو العصيان المسلح ، أو الاضطرابات المدنية أو أي أحداث مشابهة سوف يعوض عنها من الطرف المتعاقد الآخر وذلك طبقاً لتعويض إعادة الوضع لأصله ، التعويض ضد المخاطر ، التعويض النقدي أو أي دفعات أخرى وهي معاملة لا تقل عن المعاملة التي يمنحها الطرف المتعاقد مع مستثمريه أو مستثمري أي طرف ثالث أيهما كان الأفضل للمستثمر المعني ، وجنبي التعويضات المدفوعة تكون قابلة للتحويل .



المادة ( 2 )

تشجيع وحماية الاستثمارات

من أجل تنفيذ هذه الاتفاقية :

- 1- يجب على كل طرف متعاقد العمل على تشجيع الاستثمارات وخلق الظروف الملائمة لمستثمري الطرف المتعاقد الآخر كي يتمكنوا من تنفيذ الاستثمارات في حدود إقليمه والسماح لاستثماراتهم وفقاً لقوانينه ولوائحه المعمول بها .
- 2- جميع الاستثمارات التي يقوم بها الطرف المتعاقد في حدود إقليم الطرف الآخر يجب أن تجد في كل الأوقات كل الرعاية والأمن والعدل وتتمتع بالحماية من الطرف الأول وذلك وفقاً للقانون ، لا يتوجب على أي طرف متعاقد العمل على إعاقه عمل الطرف الآخر بأي إجراءات غير مقبولة أو وضع العوائق في الإجراءات أو الإدارة أو الصيانة أو الاستعمال أو التمتع أو التوسع أو التصرف في مثل هذه الاستثمارات

المادة ( 3 )

معاملة الدولة الأكثر تفضيلاً

- 1- بمجرد ما يقوم الطرف المتعاقد بالسماح للاستثمارات بالدخول في حدوده وفقاً لقوانينه ولوائحه يجب أن يقدم لاستثمارات مستثمري الطرف الثاني أفضل المعاملات والتي يجب أن لا تقل عن المعاملات التي يمنحها لمستثمريه أو مستثمري أي طرف ثالث والتي تمثل أفضل ظروف للمستثمر المعني .
- 2- يجب على كل طرف متعاقد أن يقدم للمستثمرين من الطرف المتعاقد الآخر داخل حدوده أفضل الظروف فيما يتعلق بالإدارة والصيانة والاستعمال والرفاهية والتوسع والتصرف في استثماراتهم - معاملة لا تقل عن تلك التي يقدمها ويمنحها لمستثمريه ، أو لأي مستثمرين آخرين من أي بلد آخر والتي تمثل أفضل الظروف للمستثمرين المعنيين .
- 3- المعاملات الممنوحة بموجب هذه المادة يجب أن لا تفسر على أنها إلزام للطرف المتعاقد أن يقوم بتوفير ميزة في التعامل مع استثمارات ومستثمري الطرف المتعاقد الآخر كأفضلية أو منح امتياز ناتج عن الآتي :-
  - أ- أي عضوية في أي اتحاد للجمارك قائم حالياً أو ربما يقوم مستقبلاً بالاتحاد الاقتصادي ، الاتحاد المالي ، أو أي منظمة أو هيئة للتكامل الاقتصادي الإقليمي .

- ب- أسهم الشركات ، الصكوك والسندات في الشركات ، أو أي شكل من أشكال المساهمة في أي شركة أو مشروع تجاري .
- ج- المطالبات المالية لأي عمل مؤدي في ظل عقد وله قيمة اقتصادية وله ارتباط بالاستثمار .
- د- حقوق الملكية الفكرية ، العمليات الفنية ، براءات الاختراع وحقوق الإبداع والابتكار والعلامات التجارية والأسماء التجارية والسرية والإجراءات الخاصة بالتصاميم والتصنيع والمعرفة الفنية .
- هـ- أي حقوق مكتسبة بالقانون أو بمقتضى عقد وتتضمن امتيازات البحث لأجل العناية ، استخراج أو استثمار الموارد الطبيعية .
- الاستثمارات التي يقوم بها أي طرف من الطرفين داخل حدود الطرف الآخر من خلال أي شخصية قانونية لمصلحة الطرف المتعاقد الآخر وتكون تحت إشراف وتحكم مستثمري الطرف الآخر تعتبر مثل استثمارات مستثمري الطرف المتعاقد الآخر إذا كان قد تم وفقاً للقوانين واللوائح المعمول بها لدى الطرف المتعاقد السابق .
- أي تغيير في شكل الأصول المستثمرة أو المعاد استثمارها لا يؤثر على طبيعتها وخواصها كاستثمارات .
- 2- مستثمر : بالنسبة لكلا الطرفين المتعاقدين يعني :-
- أ- كل شخصية طبيعية تحمل صفة المواطنة للطرف المتعاقد وذلك وفقاً لقانون ذلك البلد .
- ب- كل شخصية قانونية منحت صفة شرعية أو تعمل تحت إطار مؤسسة شرعية وفقاً لقانون ذلك الطرف المتعاقد ويقوم في نفس الوقت داخل حدود هذا الطرف ، الذي وفقاً لهذا الاتفاق لديه استثمارات في داخل حدود الطرف المتعاقد الآخر .
- 3- حدود : تعني الحدود البرية والمياه الإقليمية داخل حدود كل طرف من الأطراف المتعاقدة بالإضافة إلى حدود المنطقة الاقتصادية والجرف القاري ، و الذي يمتد خارج حدود المياه الإقليمية لكل من الطرفين المتعاقدين ، والتي يملك كل طرف متعاقد السيادة الشرعية أو الحقوق السيادية عليها وفقاً للقانون الدولي .
- 4- العائدات : يقصد بها المبالغ المحققة من الاستثمار وتشمل الأرباح ، أرباح رأس المال ، الضرائب والرسوم وأي عائدات ذات صلة .
- 5- عملة حرة قابلة للاستبدال : ويقصد بها أي عملة حرة قابلة للاستبدال ومعمول بها في التجارة العالمية ومقبولة في أسواق العملة الدولية .

[ ARABIC TEXT — TEXTE ARABE ]

اتفاقية بشأن تشجيع وحماية الاستثمارات المتبادلة  
بين  
جمهورية قبرص  
و  
الجمهورية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى

إن جمهورية قبرص وجمهورية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى  
الاشتراكية العظمى ، ويشار إليهما فيما بعد بالطرفين المتعاقدين .

رغبة منهما في تكثيف تعاونهما الاقتصادي لمصلحة كلا البلدين وذلك بتوفير  
الظروف الملائمة للاستثمارات بواسطة ميسثري كل طرف متعاقد داخل حدود بلد الطرف  
المتعاقد الآخر .

وإدراكاً منهما بأن التشجيع المتبادل والحماية المشتركة للاستثمارات من شأنها أن  
تساعد على تقدم المبادلات والتعاون الاقتصادي بين البلدين .

فقد اتفقتا على ما يلي :-

#### المادة ( 1 )

##### تعريف

من أجل تطبيق هذه الاتفاقية تعنى المصطلحات التالية :-

- 1- استثمارات : ويقصد بها أي نوع من الأصول المستثمرة ذات علاقة بالأنشطة  
الاقتصادية بواسطة مستثمر من جهة أحد الطرفين المتعاقدين داخل حدود بلد الطرف  
المتعاقد الآخر وذلك وفقاً للقوانين واللوائح المعمول بها في البلد الآخر وبالخصوص  
وليس على سبيل الحصر ما يلي :
- أ- الممتلكات المنقولة وغير المنقولة ، وأي حقوق ملكية أخرى مثل الرهونات العقارية  
والممتلكات المحجوزة والضمانات عقود الإيجار وما شابه ذلك من الحقوق .

[ ENGLISH TEXT — TEXTE ANGLAIS ]

AGREEMENT ON THE PROMOTION AND THE RECIPROCAL  
PROTECTION OF INVESTMENTS BETWEEN THE GOVERNMENT OF  
THE REPUBLIC OF CYPRUS AND THE GREAT SOCIALIST PEOPLE'S  
LIBYAN ARAB JAMAHIRYA

The Government of the Republic of Cyprus and the Great Socialist People's Libyan Arab Jamahiriya, hereinafter referred to as "The Contracting Parties".

Desiring to intensify their economic cooperation for the mutual benefit of both countries, by creating favourable conditions for investments made by investors of each Contracting Party in the territory of the other Contracting Party and

Recognizing that the mutual promotion and protection of investments will stimulate initiatives and economical cooperation between the two countries, have agreed as follows:

*Article 1. Definitions*

For the purpose of implementing this Agreement, the following terms should be defined:

1. "Investments": every kind of assets invested, in connection with economic activities by an investor of one Contracting Party in the territory of the other Contracting Party in accordance with the laws and regulations of the latter and in particular, although not exclusively, the following:

(a) Movable and immovable property and any other property rights such as mortgages, liens, pledges, leases and similar rights.

(b) Shares in companies, stocks and debentures of a company or any other form of participation in a company or business enterprise.

(c) Claims to money or to any performance under contract having economic value and associated with an investment.

(d) Intellectual property rights, technical processes, know-how and goodwill, including copyrights, patents, and rights of inventions, signs, secrets and business names, designs and manufacturing procedures and technical knowledge.

(e) Any rights conferred by law or by virtue of a contract, including concessions to search for, cultivate, extract or exploit natural resources.

Investments made in the territory of one Contracting Party by any legal entity of that same Contracting Party which is actually owned or controlled by investors of the other Contracting Party shall likewise be considered as investments of investors of the latter Contracting Party if they have been made in accordance with the laws and regulations of the former Contracting Party.

Any change in the form of the assets that are invested or reinvested does not affect their character as investments.

2. "Investor" with regard to either Contracting Party:

-- Any natural person having the citizenship of that Contracting party in accordance with its law;

-- Any legal person constituted or incorporated in compliance with the law of that Contracting Party and having their seat in the territory of the same Contracting Party; who, in compliance with this Agreement, are making investments in the territory of the other Contracting Party.

3. "Territory" designates the land territory and territorial waters of each of the Contracting Parties, as well as the exclusive economic zone and the continental shelf that extend outside the limits of the territorial waters of each of the Contracting Parties over which they have or may have jurisdiction and/or sovereign rights, pursuant to international law.

4. "Returns": The amounts yielded by an investment and includes profits, interests dividends, capital gains, royalties, fees and all related proceeds.

5. "Freely Convertible Currency": Any freely convertible currency that is used in international trade and is acceptable in international currency markets.

#### *Article 2. Promotion and Protection of Investments*

For the purpose of implementing this Agreement,

1. Each Contracting Party shall encourage investments and create favourable conditions for investors of the other Contracting Party to make investments in its territory and shall admit such investments in accordance with its laws and regulations.

2. Investments made by investors of one Contracting Party in the territory of the other Contracting Party shall at all times be accorded fair and equitable treatment and shall enjoy full protection and security according to the law. Neither Contracting Party shall in any way impair by unreasonable or discriminatory measures the management, maintenance, use, enjoyment, expansion or disposal of such investments.

#### *Article 3. National Treatment and Most Favoured Nation Treatment*

1. Once a Contracting Party has admitted an investment in its territory in accordance with its laws and regulations, it shall accord to such investment made by investors of the other Contracting Party treatment not less favourable than that accorded to investments of its own investors or of investors of any third State, whichever is more favourable to the investor concerned.

2. Each Contracting Party shall in its territory accord to investors of the other Contracting Party, as regards to their management, maintenance, use, enjoyment, expansion or disposal of their investment, treatment not less favourable than that accorded to its own investors or to investors of any third State, whichever is more favourable to the investors concerned.

3. The treatment granted under this Article shall not be construed so as to oblige one Contracting Party to extend to the investors of the other Contracting Party and their investments the benefit of any treatment, preference or privilege resulting from:

(a) Any membership to any existing or future customs union, economic union, monetary union or any other regional economic integration organization and

(b) Any international agreement or arrangement relating wholly or mainly to taxation.

4. The treatment referred to in paragraphs 1 and 2 of this Article will be granted on the basis of reciprocity.

5. Nothing in this Agreement shall prevent either Contracting Party from applying new measures adopted within the framework of one of the forms of regional cooperation referred to in paragraph 3(a) of this Article which replace the measures previously applied by that Contracting Party.

#### *Article 4. More Favourable Terms*

1. If the legislation of either Contracting Party or obligations under international law existing at present or established hereafter between the Contracting Parties in addition to this Agreement contain a regulation, whether general or specific, entitling investments by investors of the other Contracting Party to a treatment more favourable than that provided for by this Agreement, such regulation shall, to the extent that it is more favourable, prevail over this Agreement.

2. More favourable terms than those of this Agreement which have been agreed to by one of the Contracting Parties with investors of the other Contracting Party shall not be affected by this Agreement.

#### *Article 5. Compensation for Losses and Damages*

1. Investors of one Contracting Party whose investments in the territory of the other Contracting Party suffer losses owing to war or to armed conflict, state of national emergency, revolution, insurrection, civil disturbance or any other similar event, shall be accorded by the latter Contracting Party, as regards restitution, indemnification, compensation or other settlement, treatment not less favourable than that which the latter Contracting Party accords to its own investors or to investors of any third State whichever is more favourable to the investor concerned. Resulting payments shall be freely transferable.

2. Notwithstanding paragraph 1, an investor of one Contracting Party who, in any of the situations referred to in that paragraph, suffers a loss in the territory of the other Contracting Party resulting from

(a) requisitioning of its investment or part thereof by the latter's forces or authorities;

or

(b) destruction of its investment or part thereof by the latter's forces or authorities, which was not required by the necessity of the situation, shall be accorded by the latter Contracting Party restitution or compensation which in either case shall be prompt, adequate and effective. Resulting payments shall be made without delay and be freely transferable.

*Article 6. Freedom of Transfers*

1. Each Contracting Party shall guarantee to investors of the other Contracting Party the free transfer of all payments related to their investments abroad, and in the same currency in which it was made or any other freely convertible currency. Such transfers should be totally free, and with no delays, and shall include, in particular, though not exclusively:

(a) the initial capital and additional amounts of profits, and any other related amounts

(b) investment returns including the income gained from the investment

(c) proceeds from total or partial sale or liquidation of an investment

(d) funds in repayment of loans related to an investment, or arising out of the settlement of a dispute

(e) compensations provided for under Articles 5 and 7

(f) suitable amount of earnings and other remuneration of personnel engaged from abroad in connection with an investment

(g) payments arising out of the settlement of a dispute.

2. Transfers under the present Agreement shall be made without delay, in a freely convertible currency at the market rate of exchange prevailing on the date of transfer.

*Article 7. Expropriation*

1. Investments of investors of either Contracting Party in the territory of the other Contracting Party shall not be nationalized, expropriated or subjected to measures having equivalent effect to nationalization or expropriation, except for public interest, in accordance with due process of law, on a non-discriminatory basis and against the payment of prompt, adequate and effective compensation.

2. Such compensation shall amount to the fair market value of the investment expropriated immediately before the expropriation or impending expropriation became publicly known, whichever is the earlier (hereinafter referred to as the "valuation date").

3. Such market value shall be calculated in a freely convertible currency at the market rate of exchange prevailing for that currency on the valuation date. Compensation shall include interest calculated on the basis of the 6-month LIBOR rate applicable on the date of expropriation, from the date of expropriation until the date of payment. Compensation shall be paid without delay, be effectively realizable and freely transferable.

4. The investor affected shall have the right, under the law of the Contracting Party making the expropriation, to prompt review, by a judicial authority or other competent and independent authority of that Contracting Party, of its case, including the valuation of its investment and the payment of compensation, in accordance with the principles set out in this Article.

5. Where a Contracting Party expropriates the assets of a company which is incorporated or constituted under the law in force in any part of its own territory, and in which investors of the other Contracting Party own shares, it shall ensure that the

provisions of this Article are applied so as to guarantee prompt, adequate and effective compensation in respect of their investment to such investors of the other Contracting Party who are owners of those shares.

*Article 8. Subrogation*

If one Contracting Party or its designated Agency makes a payment under an indemnity, guarantee or contract of insurance against non-commercial risks given in respect of an investment made by any of its investors in the territory of the other Contracting Party, the latter Contracting Party shall recognize the assignment of any right or claim of such investor to the former Contracting Party or its designated Agency and the right of the former Contracting Party or its designated Agency to exercise, by virtue of subrogation, any such right and claim to the same extent as its predecessor in title. This subrogation will make it possible for the former Contracting Party or its designated Agency to be the direct beneficiary of any payment for indemnification or other compensation to which the investor could be entitled.

*Article 9. Settlement of Disputes between one of the Contracting Parties and Investors of the Other Party*

1. Disputes that may arise between one of the Contracting Parties and an investor of the other Contracting Party with regard to an investment in the sense of the present Agreement shall be notified in writing, including a detailed information, by the investor to the former Contracting Party. As far as possible, the parties concerned shall endeavour to settle these disputes amicably.

2. If it is not possible to settle the dispute in this way within six months from the date of the written notification, it shall be submitted, at the choice of the investor concerned to:

(a) the competent court of the Contracting Party in whose territory the investment was made; or

(b) the Arbitral Tribunal of the International Chamber of Commerce in Paris; or

(c) the International Centre for the Settlement of Investment Disputes (ICSID) established by the Convention of 18 March 1965 on the Settlement of Investment Disputes between States and Nationals of Other States; or

(d) the Arbitration Institute of the Arbitral Tribunal of the Chamber of Commerce in Stockholm.

3. During arbitration proceedings or the enforcement of the award, a Contracting Party involved in the dispute shall not raise the objection that the investor of the other Contracting Party has received compensation under an insurance contract in respect of all or part of the damage.

4. The arbitral tribunal shall issue its decision in accordance with the provisions of this Agreement, other relevant agreements in force between the Contracting Parties, the applicable rules and principles of international law and the domestic law of the Contracting Party provided that it does not conflict with the rules of international law.



5. The awards of arbitration shall be final and binding on both Parties to the dispute. The Contracting Party shall carry out without delay any such award and such award shall be enforced in accordance with domestic law.

*Article 10. Settlement of Disputes between the Contracting Parties*

1. Any dispute between the two Contracting Parties relative to the interpretation or application of this Agreement shall as far as possible be settled through diplomatic channels.

2. If it is not possible to settle the dispute in this way within six months from the start of the negotiations, it shall be submitted, at the request of either of the two Contracting Parties, to an arbitral tribunal.

3. The arbitral tribunal shall be set up in the following way: Each Contracting Party shall appoint one arbitrator and these two arbitrators shall select a national of a third country as Chairman. The arbitrators shall be appointed within three months and the Chairman within five months from the date on which either of the two Contracting Parties informed the other Contracting Party of its intention to submit the dispute to an arbitral tribunal.

4. If within the periods specified in paragraph 3 of this Article the necessary appointments have not been made, either Contracting Party may, in the absence of any other agreement, invite the President of the International Court of Justice to make the necessary appointments. If the President is a national of either Contracting Party or if he is otherwise prevented from discharging the said function, the Vice-President shall be invited to make the necessary appointments. If the Vice-President is a national of either Contracting Party or if he too is prevented from discharging the said function, the Member of the International Court of Justice next in seniority who is not a national of either Contracting Party shall be invited to make the necessary appointments.

5. Chairman of the arbitral tribunal shall be a national of a third state with which both Contracting Parties maintain diplomatic relations.

6. The arbitral tribunal shall issue its decision in accordance with the provisions of this Agreement, other relevant agreements in force between the Contracting Parties and the applicable rules and principles of international law and the domestic law of the contracting party provided that it does not conflict with the rules of international law. Also, it shall reach its decision by a majority of votes and that decision shall be final and binding on both Contracting Parties.

7. Unless the Contracting Parties decide otherwise, the arbitral tribunal shall lay down its own procedure.

8. Each Contracting Party shall bear the expenses of its own arbitrator and those connected with representing it in the arbitration proceedings. The other expenses, including those of the Chairman, shall be borne in equal parts by the two Contracting Parties.

*Article 11. Scope of Application*

This Agreement shall apply to all investments made by investors of either Contracting Party, whether existing at or made after the date of its entry into force. It shall not, however, apply to disputes that have arisen before the entry into force of the present Agreement.

*Article 12. International Commitment*

Either contracting party should not be prevented from taking measures to fulfil its obligations in accordance with international order regarding peace and security and the European Union.

*Article 13. Entry into Force and Termination*

1. This Agreement shall enter into force on the date on which the Contracting Parties shall have notified each other that their respective constitutional formalities required for the entry into force of international agreements have been completed.

2. This Agreement shall remain in force for a period of ten (10) years, which shall be extended for equal periods, unless, twelve (12) months before the expiration of the period, either Party notifies the other in writing and by diplomatic channels of its intention to terminate the Agreement.

3. This Agreement shall not prejudice the right of either of the Contracting Parties to request an amendment in whole or in part or to terminate this Agreement at any time during its period of validity.

4. In such an eventuality, if the Contracting Parties do not reach agreement on any modification to or termination of this Agreement within six months after a written request by the Contracting Party seeking such modification or termination to the other Contracting Party, the Party that had made the said request shall be entitled to denounce the whole Agreement within thirty (30) days from the lapse of the said six (6) months period. Such denunciation shall be made through diplomatic channels and shall be considered as a notice of termination of this Agreement. In such a case the Agreement shall terminate six (6) months after the date of receipt of the said notice by the other Contracting Party, unless such notice is withdrawn by mutual agreement before the expiry of this period of the notice.

5. With respect to investments made prior to the date of the amendment or termination of this Agreement in accordance with this Article, the provisions of all of the other Articles of this Agreement shall thereafter continue to be effective for a further period of ten years from such date of amendment or termination.

In witness whereof, the respective plenipotentiaries have signed this Agreement.

Done in Tripoli in two originals on the 30th of June 2004 in Greek, Arabic, and English, all of which are equally authentic. In case of any divergence of interpretation the English text shall prevail.

For the Government of the Republic of Cyprus:

H.E. MR. ARGYROS ANTONIOU  
Ambassador of the Republic of Cyprus

For the Great Socialist People's Libyan Arab Jamahiriya:

H.E. MR. MOHAMED TAHER H. SIALA  
Assistant Secretary for Cooperation

[ GREEK TEXT — TEXTE GREC ]

**Συμφωνία για την Προώθηση και Αμοιβαία Προστασία των Επενδύσεων**  
**μεταξύ της Κυβέρνησης της Κυπριακής Δημοκρατίας**  
**και της Μεγάλης Λαϊκής Σοσιαλιστικής**  
**Λιβυκής Αραβικής Τζιαμαχρίας**

Η Κυβέρνηση της Κυπριακής Δημοκρατίας και η Μεγάλη Λαϊκή Σοσιαλιστική Λιβυκή Αραβική Τζιαμαχρία (στο εξής καλούμενες τα “Συμβαλλόμενα Μέρη”),

Επιθυμώντας να αναπτύξουν οικονομική συνεργασία προς αμοιβαίο όφελος και των δύο Συμβαλλομένων Μερών, με τη δημιουργία ευνοϊκών συνθηκών για τις επενδύσεις των επενδυτών του ενός Συμβαλλόμενου Μέρους στο έδαφος του άλλου Συμβαλλόμενου Μέρους και

Αναγνωρίζοντας ότι η προώθηση και αμοιβαία προστασία των επενδύσεων θα ενδυναμώσει την οικονομική συνεργασία μεταξύ των δύο χωρών.

Έχουν συμφωνήσει ως ακολούθως:

**Άρθρο 1**  
**Ορισμοί**

Για τους σκοπούς της Συμφωνίας αυτής καθορίζονται οι ακόλουθοι όροι:

1. “Επενδύσεις”: κάθε είδος ενεργητικού που επενδύεται σε σχέση με οικονομικές δραστηριότητες από επενδυτή ενός των Συμβαλλομένων Μερών στο έδαφος του άλλου Συμβαλλόμενου Μέρους σύμφωνα με τη νομοθεσία και κανονισμούς του τελευταίου και θα περιλαμβάνει, ιδιαίτερα αλλά όχι αποκλειστικά:

- (α) κινητή και ακίνητη περιουσία καθώς και οποιαδήποτε άλλα περιουσιακά δικαιώματα, όπως υποθήκες, δικαιώματα κατοχής ή ενέχυρα,
- (β) μετοχές, χρεώγραφα και ομολογίες εταιρειών ή οποιαδήποτε άλλη μορφή συμμετοχής σε εταιρεία ή επιχείρηση,
- (γ) χρηματικές απαιτήσεις ή κάθε άλλη συμβατική απαίτηση που έχει οικονομική αξία και σχετίζεται με την επένδυση.
- (δ) δικαιώματα πνευματικής ιδιοκτησίας, τεχνικές διαδικασίες, τεχνογνωσία, δικαιώματα καλής πίστεως περιλαμβανομένων και εμπορικών σημάτων, δικαιωμάτων ευρεσιτεχνίας, εμπορικών μυστικών, εμπορικών ονομάτων, βιομηχανικών σχεδίων, κ.ά.
- (ε) οποιαδήποτε δικαιώματα/προνόμια που παραχωρούνται με βάση νομοθεσία ή συμφωνία περιλαμβανομένων αδειών και διευκολύνσεων για καλλιέργεια, ανόρυξη, ή εκμετάλλευση φυσικών πόρων.

Επενδύσεις που έγιναν στο έδαφος του ενός Συμβαλλόμενου Μέρους από μια νομική οντότητα του ίδιου Μέρους που όμως ανήκει ή ελέγχεται από επενδυτές του άλλου Συμβαλλόμενου Μέρους θα θεωρούνται επίσης ότι είναι επενδύσεις από επενδυτές του άλλου Συμβαλλόμενου Μέρους νοουμένου ότι αυτές έγιναν σύμφωνα με τη νομοθεσία και κανονισμούς του πρώτου Συμβαλλόμενου Μέρους.

Οποιαδήποτε διαφοροποίηση στη μορφή που το ενεργητικό έχει επενδυθεί ή επαναεπενδυθεί δεν επηρεάζει το χαρακτήρα του ως επένδυση.

2. “Επενδυτής” αναφορικά με το καθένα Συμβαλλόμενο Μέρος:

- Οποιοδήποτε φυσικό πρόσωπο που κατέχει την υπηκοότητα του Συμβαλλόμενου Μέρους με βάση τη νομοθεσία του.
- Οποιαδήποτε οντότητα που εγκαθιδρύθηκε ή δημιουργήθηκε και αναγνωρίζεται ως νομικό πρόσωπο από τη νομοθεσία του Συμβαλλόμενου Μέρους και που έχει μόνιμη την έδρα της στο έδαφος του Συμβαλλόμενου Μέρους,

που σύμφωνα με τη Συμφωνία επενδύει στο έδαφος του άλλου Συμβαλλόμενου Μέρους.

3. “Έδαφος” σημαίνει το χερσαίο έδαφος και τα χωρικά ύδατα του κάθε Συμβαλλόμενου Μέρους καθώς και της αποκλειστικής οικονομικής ζώνης και της υφαλοκρηπίδας που επεκτείνεται εκτός των ορίων των χωρικών υδάτων του κάθε Συμβαλλόμενου Μέρους επί των οποίων το κάθε Μέρος έχει ή δυνατό να έχει δικαιοδοσία ή/και κυριαρχικά δικαιώματα σύμφωνα με το διεθνές δίκαιο.

4. “Εισοδήματα”: Ποσά που προέρχονται από την επένδυση και περιλαμβάνει κέρδη, τόκους, μερίσματα, κεφαλαιουχικά κέρδη, δικαιώματα, αμοιβές και άλλα νόμιμα έσοδα

5. “Ελεύθερα μετατρέψιμο νόμισμα”: Οποιοδήποτε ελεύθερα μετατρέψιμο νόμισμα που χρησιμοποιείται στο διεθνές εμπόριο και είναι αποδεκτό στις διεθνείς νομισματοαγορές.

## Άρθρο 2

### Προώθηση και Προστασία των Επενδύσεων

Με στόχο την υλοποίηση της Συμφωνίας,

1. Το κάθε Συμβαλλόμενο Μέρος θα ενθαρρύνει τις επενδύσεις και θα δημιουργεί ευνοϊκές συνθήκες για τους επενδυτές του άλλου Συμβαλλόμενου Μέρους για να πραγματοποιούν επενδύσεις στο έδαφος του και θα επιτρέπει τέτοιες επενδύσεις σύμφωνα με τη νομοθεσία και τους κανονισμούς του.

2. Στις επενδύσεις που έγιναν από επενδυτές του ενός Συμβαλλόμενου Μέρους στο έδαφος του άλλου Συμβαλλόμενου Μέρους θα παρέχεται πάντοτε δίκαιη και ισότιμη μεταχείριση και αυτές θα απολαμβάνουν πλήρη προστασία και ασφάλεια σύμφωνα με τη νομοθεσία. Κανένα από τα Συμβαλλόμενα Μέρη δεν θα εμποδίσει με παράλογα ή διακριτικής φύσης μέτρα τη διαχείριση, συντήρηση, χρήση, απόλαυση, επέκταση ή διάθεση των επενδύσεων αυτών.

## Άρθρο 3

### Εθνική Μεταχείριση και Μεταχείριση του Πλέον Ευνοούμενου Κράτους

1. Όταν ένα από τα Συμβαλλόμενα Μέρη αποδεκτεί μιαν επένδυση στο έδαφός του σύμφωνα με τη νομοθεσία και τους κανονισμούς του, θα παρέχει στην επένδυση των

επενδυτών του άλλου Συμβαλλόμενου Μέρους, μεταχείριση όχι λιγότερο ευνοϊκή από αυτή που παρέχεται στις επενδύσεις των δικών του επενδυτών ή στις επενδύσεις των επενδυτών οποιουδήποτε τρίτου Κράτους, οποιαδήποτε από τις δύο μεταχειρίσεις είναι η πιο ευνοϊκή στο συγκεκριμένο επενδυτή.

2. Κάθε Συμβαλλόμενο Μέρος θα παρέχει στο έδαφος του στους επενδυτές του άλλου Συμβαλλόμενου Μέρους, σ' ότι αφορά τη διαχείριση, συντήρηση, χρήση, απόλαυση, επέκταση ή διάθεση των επενδύσεών τους, μεταχείριση που να είναι όχι λιγότερο ευνοϊκή από αυτή που παρέχεται στους δικούς του επενδυτές ή στους επενδυτές οποιουδήποτε τρίτου Κράτους, οποιαδήποτε από τις δύο μεταχειρίσεις είναι η πιο ευνοϊκή στους συγκεκριμένους επενδυτές.

3. Η μεταχείριση που παρέχεται με βάση αυτό το Άρθρο δεν θα ερμηνεύεται με τρόπο που να υποχρεώνει το ένα από τα Συμβαλλόμενα Μέρη να παραχωρήσει σε επενδυτές του άλλου Συμβαλλόμενου Μέρους και στις επενδύσεις τους, μεταχείριση, προνόμιο ή πλεονέκτημα που απορρέει από:

- (α) υφιστάμενη ή μελλοντική συμφωνία τελωνειακής ένωσης, οικονομικής ένωσης, νομισματικής ένωσης ή οποιοδήποτε άλλο περιφερειακό οικονομικό συνασπισμό και
- (β) οποιαδήποτε διεθνή συμφωνία ή διευθέτηση που σχετίζεται εξολοκλήρου ή κατά κύριο λόγο με θέματα φορολογίας.

4. Η μεταχείριση που αναφέρεται στις παραγράφους 1 και 2 του Άρθρου αυτού θα παραχωρείται με βάση την αμοιβαιότητα.

5. Οι πρόνοιες της Συμφωνίας δεν θα εμποδίσουν το κάθε Συμβαλλόμενο Μέρος να χρησιμοποιεί νέα μέτρα που υιοθετήθηκαν μέσα στα πλαίσια ενός περιφερειακού συνασπισμού που αναφέρεται στην παράγραφο 3(α) του Άρθρου αυτού, και τα οποία θα αντικαταστήσουν τα μέτρα που χρησιμοποιούνται προηγουμένως από το συγκεκριμένο Συμβαλλόμενο Μέρος.

**Άρθρο 4**

**Πιο Ευνοϊκοί Όροι**

1. Αν η νομοθεσία ενός των Συμβαλλόμενων Μερών ή πρόνοια διεθνούς Συμφωνίας που υπάρχει ή θα εγκαθιδρυθεί στο μέλλον μεταξύ των Συμβαλλόμενων Μερών πρόσθετα της Συμφωνίας αυτής περιέχει κανονισμούς, είτε γενικούς είτε ειδικούς, που παρέχουν σε επενδύσεις επενδυτών του άλλου Συμβαλλόμενου Μέρους μεταχείριση περισσότερο ευνοϊκή απ' αυτή που παρέχεται από τη Συμφωνία αυτή, τέτοιοι κανονισμοί θα υπερισχύουν αυτής της Συμφωνίας, μέχρι το σημείο που είναι πιο ευνοϊκοί.

2. Πιο ευνοϊκοί όροι από αυτούς που παρέχονται με βάση την παρούσα Συμφωνία, που συμφωνήθηκαν μεταξύ ενός Συμβαλλόμενου Μέρους και επενδυτών του άλλου Συμβαλλόμενου Μέρους δεν θα επηρεάζονται από την παρούσα Συμφωνία.

**Άρθρο 5**

**Αποζημιώσεις για Απώλειες και Ζημιές**

1. Οι επενδυτές του ενός των Συμβαλλόμενων Μερών των οποίων οι επενδύσεις έχουν υποστεί ζημιές λόγω πολέμου, ένοπλης διαμάχης, κατάστασης εθνικής ανάγκης, επανάστασης, σύγκρουσης, ταραχής ή άλλου παρόμοιου γεγονότος στο έδαφος του άλλου Συμβαλλόμενου Μέρους, θα απολαμβάνουν από το άλλο Συμβαλλόμενο Μέρος, μεταχείρισης σε ότι αφορά, αποκατάσταση, αποζημίωση, αμοιβή ή άλλη διευθέτηση, όχι λιγότερο ευνοϊκή από εκείνη που παρέχεται από το Συμβαλλόμενο Μέρος στους δικούς του επενδυτές ή σε επενδυτές οποιουδήποτε τρίτου Κράτους, οποιαδήποτε από τις δύο μεταχειρίσεις είναι πιο ευνοϊκή στο συγκεκριμένο επενδυτή. Τα ποσά που θα πληρωθούν θα μπορούν να μεταφερθούν σε ελεύθερα μετατρέψιμο νόμισμα.

2. Χωρίς επηρεασμό της παραγράφου 1 του Άρθου αυτού, οι επενδυτές ενός των Συμβαλλόμενων Μερών οι οποίοι, για οποιαδήποτε από τις περιπτώσεις που αναφέρονται στην παράγραφο αυτή, υποστούν ζημιές στο έδαφος του άλλου Συμβαλλόμενου Μέρους ως αποτέλεσμα:

(α) απαλλοτρίωσης της επένδυσης ή μέρους αυτής από τις ένοπλες δυνάμεις ή τις Αρχές του άλλου Συμβαλλόμενου Μέρους, ή



- (β) καταστροφής της επένδυσης ή μέρους αυτής από τις ένοπλες δυνάμεις ή τις Αρχές του άλλου Συμβαλλόμενου Μέρους, η οποία δεν απαιτείται από τις ανάγκες της περιστάσεως,

θα αποκαθίστανται ή θα τους παραχωρείται γρήγορη, δίκαιη και επαρκής αποζημίωση για τις ζημιές που υπέστησαν. Η συνεπαγόμενη πληρωμή θα καταβάλλεται χωρίς καθυστέρηση, θα μεταφέρεται ελεύθερα και θα είναι σε ελεύθερα μετατρέψιμο νόμισμα.

#### Άρθρο 6

#### Ελεύθερη Μεταφορά

1. Το κάθε Συμβαλλόμενο Μέρος θα εγγυάται στους επενδυτές του άλλου Συμβαλλόμενου Μέρους, την ελεύθερη μεταφορά στο εξωτερικό όλων των πληρωμών που σχετίζονται με τις επενδύσεις τους στο ίδιο νόμισμα που έγιναν ή σε οποιαδήποτε ελεύθερα μετατρέψιμο νόμισμα. Οι μεταφορές θα πραγματοποιούνται ελεύθερα, χωρίς οποιοσδήποτε περιορισμό και αδικαιολόγητη καθυστέρηση και θα περιλαμβάνουν ιδιαίτερα, αλλά όχι αποκλειστικά:

- (α) το αρχικό κεφάλαιο και πρόσθετα ποσά κερδών και άλλα σχετικά ποσά.
- (β) κέρδη από την επένδυση περιλαμβανομένων των εισοδημάτων που κερδήθηκαν από την επένδυση,
- (γ) έσοδα από τη μερική ή ολική πώληση ή ρευστοποίηση της επένδυσης.
- (δ) ποσά για την αποπληρωμή δανείων που σχετίζονται με την επένδυση, ή που απορρέουν από το διακανονισμό μίας διαφοράς μεταξύ των Μερών.
- (ε) αποζημίωση όπως καθορίζεται στα Άρθρα 5 και 7 της Συμφωνίας αυτής.
- (στ) μισθοί και άλλης μορφής απολαβές προσωπικού από το εξωτερικό που εργοδοτούνται για σκοπούς της επένδυσης, στο έδαφος του άλλου Συμβαλλόμενου Μέρους.
- (ζ) πληρωμές μετά από διευθέτηση διαφορών μεταξύ των δύο Συμβαλλόμενων Μερών.

2. Οι μεταφορές γίνονται “χωρίς καθυστέρηση” σε ελεύθερα μετατρέψιμο νόμισμα και στην επικρατούσα συναλλαγματική αξία για τρέχουσες συναλλαγές κατά την ημερομηνία της μεταφοράς.

Άρθρο 7

Απαλλοτριώση

1. Επενδύσεις επενδυτών αμοιτέρων των Συμβαλλομένων Μερών στο έδαφος του άλλου Συμβαλλόμενου Μέρους δεν θα εθνικοποιούνται ή απαλλοτριώνονται ή θα υψόκνεται ρσε μέτρα που ισοδυναμούν με εθνικοποίηση ή απαλλοτριώση στο έδαφος του άλλου Συμβαλλόμενου Μέρους, εκτός αν αυτά είναι για το δημόσιο συμφέρο, διενεργούνται σύμφωνα με τη νόμιμη διαδικασία, δεν εμπεριέχουν διάκριση και συνοδεύονται από διατάξεις για την καταβολή έγκαιρης, επαρκούς και αποτελεσματικής αποζημίωσης.

2. Η αποζημίωση αυτή θα ισοδυναμεί με την εμπορική αξία της επένδυσης που απαλλοτριώθηκε αμέσως πριν την απαλλοτριώση ή τη δημοσιοποίηση της επικείμενης απαλλοτριώσης, οποιοδήποτε από τα δύο πραγματοποιηθεί νωρίτερα (στο εξής αποκαλούμενη “ημερομηνία εκτίμησης”).

3. Η αξία της επένδυσης θα υπολογίζεται σε ελεύθερα μετατρέψιμο νόμισμα με βάση την τραπεζιτική ισοτιμία που ίσχυε την ημέρα που καθορίστηκε η αξία της επένδυσης. Η αποζημίωση θα περιλαμβάνει τόκο (με βάση το εξαμηνιαίο Διατραπεζικό Λονδίνου (LIBOR) που ίσχυε κατά την ημερομηνία της απαλλοτριώσης) από την ημερομηνία της απαλλοτριώσης μέχρι την ημέρα πληρωμής. Η αποζημίωση θα καταβάλλεται χωρίς άδικαιολόγητη καθυστέρηση, θα είναι αποτελεσματικά πραγματοποιήσιμη και θα μεταφέρεται ελεύθερα σε ελεύθερα μετατρέψιμο νόμισμα.

4. Ο επηρεαζόμενος επενδυτής θα έχει το δικαίωμα, με βάση τη νομοθεσία του Συμβαλλόμενου Μέρους που κάνει την απαλλοτριώση, για έγκαιρη αναθεώρηση της υποθέσεως του από δικαστική ή άλλη ανεξάρτητη αρχή του Συμβαλλόμενου Μέρους καθώς και την κοστολόγηση της επένδυσης και την πληρωμή της αποζημίωσης με βάση τις αρχές που καθορίζονται στο Άρθρο αυτό.

5. Σε περιπτώσεις που ένα Συμβαλλόμενο Μέρος απαλλοτριώνει τα περιουσιακά στοιχεία μιας εταιρείας, η οποία δημιουργήθηκε ή εγκαθιδρύθηκε σύμφωνα με τη νομοθεσία του συγκεκριμένου Συμβαλλόμενου Μέρους, και στην οποία επενδυτές του άλλου Συμβαλλόμενου Μέρους κατέχουν μετοχές, το πρώτο Συμβαλλόμενο Μέρος θα βεβαιώνεται ότι θα ισχύουν οι πρόνοιες του πιο πάνω Άρθρου ώστε να παρέχεται αποζημίωση στους

επενδυτές του άλλου Συμβαλλόμενου Μέρους που κατέχουν αυτές τις μετοχές. Η αποζημίωση θα δίνεται χωρίς καθυστέρηση και θα είναι ικανοποιητική και αποτελεσματικά πραγματοποιήσιμη.

#### Άρθρο 8

##### Υποκατάσταση

Αν ένα από τα Συμβαλλόμενα Μέρη ή ο εξουσιοδοτημένος εκπρόσωπος του προβεί σε πληρωμή με βάση αποζημιωτικό έγγραφο, εγγυητικό έγγραφο ή συμφωνία ασφάλειας έναντι μη εμπορικών κινδύνων, η οποία καταβλήθηκε σε σχέση με επένδυση που έγινε από οποιοδήποτε επενδυτή στο έδαφος του άλλου Συμβαλλόμενου Μέρους, το τελευταίο Συμβαλλόμενο Μέρος θα αναγνωρίσει την υποκατάσταση οποιουδήποτε δικαιώματος ή απαιτήσεως του επενδυτή προς το Συμβαλλόμενο Μέρος ή τον εξουσιοδοτημένο εκπρόσωπο του καθώς και το δικαίωμα του πρώτου Συμβαλλόμενου Μέρους ή του εξουσιοδοτημένου εκπροσώπου του να ασκήσει, δυνάμει της υποκατάστασης, όλα τα δικαιώματα και απαιτήσεις, στον ίδιο βαθμό, όπως και ο προκάτοχος του τίτλου. Αυτή η υποκατάσταση παρέχει την ευχέρεια στο πρώτο Συμβαλλόμενο Μέρος ή τον εξουσιοδοτημένο εκπρόσωπο του να υποκαθιστά άμεσα τον επενδυτή και να εισπράττει οποιαδήποτε ποσά για αποζημιώσεις ή άλλα έσοδα που θα εδικοιούτο ο επενδυτής.

#### Άρθρο 9

##### Διευθέτηση Επενδυτικών Διαφορών μεταξύ ενός Συμβαλλόμενου Μέρους και Επενδυτών του Άλλου Συμβαλλόμενου Μέρους

1. Για οποιαδήποτε διαφορά που δυνατόν να προκύψει μεταξύ ενός Συμβαλλόμενου Μέρους και ενός επενδυτή του άλλου Συμβαλλόμενου Μέρους σχετικά με την επένδυσή του στο έδαφος του άλλου Συμβαλλόμενου Μέρους, θα υποβάλλεται γραπτή ειδοποίηση, με λεπτομέρειες, από τον επενδυτή στο άλλο Συμβαλλόμενο Μέρος. Όπου είναι δυνατό τα δύο Μέρη θα προσπαθούν να επιλύσουν τη διαφορά μέσω διαπραγματεύσεων μεταξύ των εμπλεκόμενων μερών.

2. Αν η διαφορά μεταξύ του επενδυτή ενός Συμβαλλόμενου Μέρους και του άλλου Συμβαλλόμενου Μέρους δεν μπορεί να διευθετηθεί με τον τρόπο αυτό μέσα σε περίοδο έξι

μηνών από την έγγραφο ειδοποίηση για απαιτήσεις, ο επενδυτής δικαιούται να υποβάλει την πρόθεση, για διευθέτηση, μετά από δική του επιλογή:

- (α) σε αρμόδιο δικαστήριο του Συμβαλλόμενου Μέρους στο έδαφος του οποίου έγινε η επένδυση, ή
- (β) στο Διαιτητικό Δικαστήριο του Διεθνούς Εμπορικού Επιμελητηρίου στο Παρίσι ή
- (γ) στο Διεθνές Κέντρο Επίλυσης Επενδυτικών Διαφορών (ICSID) λαμβάνοντας υπόψη τις πρόνοιες της “Σύμβασης για την Επίλυση Επενδυτικών Διαφορών μεταξύ Κρατών και Πολιτών άλλου Κράτους” που άνοιξε για υπογραφή στην Ουάσιγκτον στις 18 Μαρτίου 1965, ή
- (δ) στο Διαιτητικό Ινστιτούτο του Εμπορικού Επιμελητηρίου στη Στοκχόλμη.

3. Κατά τη διάρκεια της διαιτησίας ή της λήψης απόφασης το ένα Συμβαλλόμενο Μέρος στη διαφορά δεν θα εγείρει θέμα και θα φέρει ένσταση λόγω της παροχής αποζημίωσης που δόθηκε στον επενδυτή του άλλου Συμβαλλόμενου Μέρους, με βάση ένα ασφαλιστικό συμβόλαιο, για όλη ή για μέρος της ζημιάς.

4. Το διαιτητικό δικαστήριο θα αποφασίσει με βάση τις πρόνοιες αυτής της Συμφωνίας και άλλων σχετικών Συμφωνιών που υπάρχουν μεταξύ των δύο Συμβαλλόμενων Μερών και των διεθνών αναγνωρισμένων κανονισμών και αρχών του Διεθνούς Δικαίου και τη νομοθεσία του Συμβαλλόμενου Μέρους στο έδαφος του οποίου έγινε η επένδυση, νοουμένου ότι αυτή δεν αντίκειται στους κανονισμούς και αρχές του Διεθνούς Δικαίου.

5. Η διαιτητική απόφαση θα είναι τελεσίδικη και δεσμευτική για αμφότερα τα Μέρη στη διαφορά. Το κάθε Συμβαλλόμενο Μέρος θα εφαρμόζει χωρίς καθυστέρηση την πιο πάνω απόφαση σύμφωνα με τη νομοθεσία του Συμβαλλόμενου Μέρους στο έδαφος του οποίου έγινε η επένδυση.

**Άρθρο 10**

**Διευθέτηση Διαφορών μεταξύ των Συμβαλλομένων Μερών**

1. Διαφορές μεταξύ των Συμβαλλομένων Μερών σχετικά με την ερμηνεία ή εφαρμογή της Συμφωνίας αυτής θα επιλύονται, στο μέτρο του δυνατού, μέσω της διπλωματικής οδού.

2. Αν η διαφορά δεν μπορεί να διευθετηθεί με τον τρόπο αυτό μέσα σε έξι μήνες, από την έναρξη των διαπραγματεύσεων θα υποβάλλεται, μετά από αίτημα ενός των Συμβαλλομένων Μερών, σε διαιτητικό δικαστήριο.

3. Το διαιτητικό δικαστήριο θα συγκροτείται, ως εξής:

Κάθε ένα από τα Συμβαλλόμενα Μέρη θα διορίσει ένα μέλος του δικαστηρίου και αυτά τα δύο μέλη θα επιλέξουν ένα πολίτη τρίτου Κράτους, ως Πρόεδρο. Οι διαιτητές θα διορίζονται μέσα σε 3 μήνες και ο Πρόεδρος μέσα σε πέντε από την ημερομηνία που οποιονδήποτε από τα Συμβαλλόμενα Μέρη θα πληροφορηθεί το άλλο ότι προτίθεται να υποβάλει τη διαφορά σε διαιτητικό δικαστήριο.

4. Αν μέσα στις περιόδους που καθορίζονται στην παράγραφο 3 του Άρθρου αυτού δεν έχουν γίνει οι αναγκαίοι διορισμοί, οποιοδήποτε Μέρος στη διαφορά, στην απουσία άλλης συμφωνίας, καλεί τον Πρόεδρο του Διεθνούς Δικαστηρίου να προβεί στους αναγκαίους διορισμούς. Αν ο Πρόεδρος του Δικαστηρίου είναι πολίτης οποιουδήποτε Μέρους στη διαφορά, ή εάν παρεμποδίζεται καθ' οιονδήποτε τρόπο να ασκήσει τα καθήκοντα που αναφέρθηκαν, ο Αντιπρόεδρος ή αν είναι πολίτης οποιουδήποτε Μέρους ή παρεμποδίζεται με άλλο τρόπο να ασκήσει τα καθήκοντα που αναφέρθηκαν, το επόμενο στην ιεραρχία Μέλος του Δικαστηρίου, που δεν είναι πολίτης οποιουδήποτε Μέρους στη διαφορά θα κληθεί να κάμει στους αναγκαίους διορισμούς.

5. Πρόεδρος του διαιτητικού δικαστηρίου θα είναι πολίτης Τρίτου Κράτους με το οποίο και τα δύο Συμβαλλόμενα Μέρη στη διαφορά διατηρούν διπλωματικές σχέσεις.

6. Το διαιτητικό δικαστήριο θα αποφασίσει με βάση τις πρόνοιες της Συμφωνίας αυτής και άλλων σχετικών συμφωνιών που υφίστανται μεταξύ των δύο Συμβαλλομένων Μερών και των διεθνών αναγνωρισμένων κανονισμών και αρχών του διεθνούς δικαίου και τη νομοθεσία

του Συμβαλλόμενου Μέρους στο έδαφος του οποίου έγινε η επένδυση, νοουμένου ότι αυτή δεν αντίκειται στους κανονισμούς και αρχές του Διεθνούς Δικαίου. Το διαιτητικό δικαστήριο θα παίρνει την απόφασή του με πλειοψηφία και η απόφαση θα είναι τελεσίδικη και δεσμευτική και για τα δύο Μέρη.

7. Εκτός αν τα Μέρη αποφασίσουν διαφορετικά, το διαιτητικό δικαστήριο θα καθορίζει την εσωτερική του διαδικασία.

8. Κάθε Συμβαλλόμενο Μέρος θα αναλαμβάνει τις δαπάνες του διαιτητή που διόρισε και της αντιπροσώπευσής του στο διαιτητικό δικαστήριο. Οι δαπάνες για τον Πρόεδρο καθώς επίσης και οι άλλες δαπάνες θα αναλαμβάνονται ισομερώς από τα δύο Συμβαλλόμενα Μέρη.

#### Άρθρο 11

##### Εφαρμογή της Συμφωνίας

Οι πρόνοιες της Συμφωνίας αυτής θα εφαρμόζονται σε όλες τις επενδύσεις που θα πραγματοποιούνται στο μέλλον από επενδυτές ενός των Συμβαλλομένων Μερών στο έδαφος του άλλου Συμβαλλόμενου Μέρους καθώς επίσης και σε επενδύσεις που υφίστανται, κατά την ημερομηνία που τίθεται σε εφαρμογή η Συμφωνία αυτή. Η Συμφωνία βέβαια δεν θα εφαρμόζεται όμως για διαφορές που έχουν προκύψει ή γεγονότα που συνέβησαν, πριν τεθεί σε εφαρμογή η Συμφωνία αυτή.

#### Άρθρο 12

##### Διεθνείς Υποχρεώσεις

Οποιοδήποτε από τα Συμβαλλόμενα Μέρη δεν θα εμποδίζεται από του να πάρει μέτρα για εκπλήρωση των υποχρεώσεων του, με βάση τη διεθνή έννομη τάξη, που αφορούν τη διατήρηση της ειρήνης και της ασφάλειας και την Ευρωπαϊκή Ένωση..

#### Άρθρο 13

##### Έναρξη Ισχύος, Διάρκεια και Λήξη

1. Η Συμφωνία αυτή θα τεθεί σε ισχύ από την ημερομηνία που θα ληφθεί η τελευταία γραπτή ειδοποίηση, μέσω της διπλωματικής οδού, για τη συμπλήρωση από τα δύο

Συμβαλλόμενα Μέρη όλων των αναγκαίων εσωτερικών νομικών διαδικασιών που απαιτούνται για να τεθούν σε ισχύ διεθνείς Συμφωνίες.

2. Η Συμφωνία αυτή θα ισχύει για περίοδο δέκα ετών και μετά την ισχύ της θα επεκτείνεται για περιόδους δέκα χρόνων εκτός αν, δώδεκα (12) μήνες πριν τη λήξη της περιόδου, ένα από τα Συμβαλλόμενα Μέρη ειδοποιήσει γραπτώς το άλλο μέσω της διπλωματικής οδού για την πρόθεσή του να τερματίσει τη Συμφωνία.

3. Αυτή η Συμφωνία δεν θα περιορίζει το δικαίωμα οποιουδήποτε από τα Συμβαλλόμενα Μέρη να ζητήσει να διαφοροποιήσει ολόκληρη ή μέρος της Συμφωνίας ή να τερματίσει τη Συμφωνία οποιαδήποτε περίοδο κατά τη διάρκεια ισχύος της.

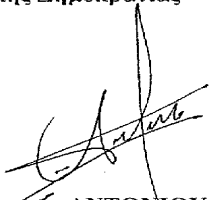
4. Σε τέτοια περίπτωση, αν τα δύο Συμβαλλόμενα Μέρη δεν συμφωνήσουν για κάποια αλλαγή ή τερματισμό της παρούσας Συμφωνίας μέσα σε 6 μήνες μετά τη γραπτή αίτηση του Συμβαλλόμενου Μέρους που ζητά την αλλαγή ή τον τερματισμό προς το άλλο Συμβαλλόμενο Μέρος, το Μέρος που έκανε την αίτηση θα δικαιούται να αποκηρύξει όλη τη Συμφωνία μέσα σε 30 ημέρες από την ημέρα που έληξε η περίοδος των 6 μηνών που αναφέρεται πιο πάνω. Τέτοια αποκήρυξη της Συμφωνίας θα γίνει μέσω της διπλωματικής οδού και θα θεωρείται ως ειδοποίηση για τερματισμό της Συμφωνίας. Σε αυτή την περίπτωση η Συμφωνία θα τερματιστεί 6 μήνες μετά την ημέρα παραλαβής της πιο πάνω ειδοποίησης από το άλλο Συμβαλλόμενο Μέρος, εκτός αν αυτή η ειδοποίηση αποσυρθεί, αφού συμφωνήσουν και τα δύο Μέρη, πριν τη λήξη της περιόδου ειδοποίησης για αποκήρυξη της Συμφωνίας.

5. Αναφορικά με επενδύσεις που έγιναν πριν από την ημερομηνία διαφοροποίηση ή τον τερματισμό της Συμφωνίας αυτής, με βάση το Άρθρο αυτό, οι πρόνοιες όλων των άλλων Άρθρων της Συμφωνίας θα συνεχίσουν να παραμένουν σε ισχύ για περαιτέρω περίοδο δέκα ετών από την ημερομηνία διαφοροποίησης ή τερματισμού της.

ΠΡΟΣ ΕΠΙΒΕΒΑΙΩΣΗ ΤΩΝ ΠΙΟ ΠΑΝΩ, οι πιο κάτω δεόντως εξουσιοδοτημένοι εκπρόσωποι έχουν υπογράψει τη Συμφωνία αυτή.

ΕΓΙΝΕ στην Τρίπολη στις 30 Ιουνίου 2004 σε δύο πρωτότυπα αντίγραφα στην Ελληνική, Αραβική και Αγγλική γλώσσα και όλα τα κείμενα είναι εξίσου αυθεντικά. Σε περίπτωση διαφωνίας αναφορικά με την ερμηνεία το Αγγλικό κείμενο θα υπερισχύει.

**Για την Κυβέρνηση της  
Κυπριακής Δημοκρατίας**



**Α.Ε. κ. Αργυρός ΑΝΤΩΝΙΟΥ  
Πρέσβης της Κυπριακής  
Δημοκρατίας**

**Για τη Μεγάλη Λαϊκή  
Σοσιαλιστική Λιβυκή Αραβική Τζιαμαχίρια**



**Α.Ε. κ. Μοχάμεντ Τάχερ Χ. ΣΙΑΛΑ  
Υφυπουργός Συνεργασίας**



[TRANSLATION -- TRADUCTION]

ACCORD RELATIF À LA PROMOTION ET À LA PROTECTION RÉCIPROQUE DES INVESTISSEMENTS ENTRE LE GOUVERNEMENT DE LA RÉPUBLIQUE DE CHYPRE ET LA GRANDE JAMAHIRIYA ARABE LIBYENNE POPULAIRE ET SOCIALISTE

Le Gouvernement de la République de Chypre et la Grande Jamahiriya arabe libyenne populaire et socialiste ci-après dénommés “les Parties contractantes”,

Désireux d'intensifier leur coopération économique dans l'intérêt mutuel des deux pays en créant des conditions favorisant le développement des investissements par des investisseurs d'une Partie contractante sur le territoire de l'autre Partie contractante; et

Reconnaissant que la promotion et la protection réciproque des investissements contribueront à stimuler les initiatives et la coopération économique entre les deux pays, sont convenus de ce qui suit :

*Article premier. Définitions*

Aux fins de la mise en oeuvre du présent Accord, les termes suivants doivent être définis :

1. Le terme “investissements” désigne tous types d'avoirs investis dans le cadre de ses activités économiques par l'investisseur d'une Partie contractante sur le territoire de l'autre Partie contractante conformément à la législation et à la réglementation de cette dernière, notamment mais non exclusivement :

(a) Les biens meubles et immeubles ainsi que tous autres droits réels tels qu'hypothèques, gages, nantissements, usufruits et droits similaires;

(b) Les actions et obligations de sociétés et autres formes de participation au capital desdites sociétés;

(c) Les créances sur toutes sommes dues ou toutes participations ayant une valeur économique et liées à un investissement;

(d) Les droits de propriété intellectuelle, les procédés techniques, le savoir-faire et l'actif incorporel, y compris les droits d'auteur, les brevets, les droits sur les inventions, les enseignes, les secrets commerciaux, les dénominations commerciales, les concepts industriels, les procédés de fabrication et les connaissances techniques;

(e) Les droits conférés par la loi ou par contrat, y compris les droits de prospection, de culture, d'extraction et d'exploitation de ressources naturelles.

Les investissements réalisés sur le territoire de l'une des Parties contractantes par une personne morale de cette Partie contractante détenue ou contrôlée par des investisseurs de l'autre Partie contractante seront considérés comme des investissements d'investisseurs de cette dernière si ceux-ci ont été réalisés conformément à la législation et à la réglementation de la première Partie contractante.

Toute modification de la forme juridique d'un investissement ou réinvestissement n'affecte pas son caractère en tant qu'investissement.

2. Le terme "investisseur" désigne, en ce qui concerne l'une ou l'autre des Parties contractantes :

-- Une personne physique qui est ressortissante de cette Partie contractante, conformément à sa législation;

-- Une personne morale constituée en société conformément à la législation de cette partie contractante et ayant son siège sur le territoire de cette même Partie contractante, qui, en vertu du présent Accord, réalise des investissements sur le territoire de l'autre Partie contractante;

3. Le terme "territoire" désigne le territoire et les eaux territoriales de chacune des Parties contractantes, ainsi que le plateau continental et la zone économique exclusive sur laquelle ladite Partie contractante exerce sa souveraineté ou sa juridiction, conformément au droit international.

4. L'expression "revenu" s'entend des produits d'un investissement, y compris des intérêts, des dividendes, des bénéfices, des redevances, des honoraires perçus et de tous autres revenus connexes.

5. L'expression "monnaie librement convertible" s'entend de toute monnaie librement convertible en usage sur le marché international et admise sur le marché des changes international.

### *Article 2. Promotion et protection des investissements*

Aux fins de la mise en oeuvre du présent Accord :

1. Chaque Partie contractante encourage sur son territoire les investissements des investisseurs de l'autre Partie contractante, crée les conditions favorables à cette fin et accepte lesdits investissements, conformément à sa législation et à sa réglementation.

2. Les investissements réalisés par des investisseurs de l'une des Parties contractantes bénéficient d'un traitement juste et équitable et jouissent d'une protection et d'une sécurité totale sur le territoire de l'autre Partie contractante, conformément à la législation. Aucune des Parties contractantes n'entrave par des mesures discriminatoires ou déraisonnables, la gestion, l'entretien, l'utilisation, la jouissance ou l'aliénation desdits investissements.

### *Article 3. Traitement national et traitement de la nation la plus favorisée*

1. Dès lors que l'une des Parties contractantes a accepté qu'un investissement soit réalisé sur son territoire conformément à sa législation et à sa réglementation, ladite Partie contractante réserve aux investissements des investisseurs de l'autre Partie contractante un traitement non moins favorable que celui qui est accordé à ses propres investisseurs ou à des investisseurs d'un État tiers quelconque, le traitement le plus favorable prévalant.

2. Chaque Partie contractante réserve sur son territoire aux investisseurs de l'autre Partie contractante, en ce qui concerne la gestion, l'entretien, l'utilisation, la jouissance,

l'augmentation ou l'aliénation desdits investissements, un traitement non moins favorable que celui qui est accordé à ses propres investisseurs ou aux investisseurs d'un État tiers quelconque, le traitement le plus favorable prévalant.

3. Le traitement accordé aux termes du présent article ne constitue pas une obligation selon laquelle l'une des Parties contractantes doit accorder aux investisseurs de l'autre Partie contractante un traitement préférentiel ou un privilège résultant :

(a) D'une adhésion à une union douanière existante ou ultérieure, d'une union économique, d'une union monétaire ou de toute autre forme de coopération régionale;

(b) Un accord international ou un autre arrangement de même nature ayant trait totalement ou principalement à la fiscalité.

4. Le traitement visé aux paragraphes 1 et 2 du présent article sera accordé sur la base de la réciprocité.

5. Aucune disposition prévue dans le présent Accord n'empêche l'une ou l'autre des Parties contractantes d'appliquer de nouvelles mesures adoptées dans le cadre de toute forme de coopération régionale visée au paragraphe 3(a) du présent article en lieu et place des mesures précédemment appliquées par cette Partie contractante.

#### *Article 4. Traitement plus favorable*

1. Si la législation de l'une ou l'autre Partie contractante ou une obligation aux termes du droit international qui est ou sera en vigueur ultérieurement entre les parties contractantes en plus du présent Accord contient des règles, générales ou particulières, autorisant les investissements des investisseurs de l'autre Partie contractante à bénéficier d'un traitement plus favorable que celui prévu par le présent Accord, ces règles, dans la mesure où elles sont plus favorables, prévaudront.

2. Tout traitement plus favorable que celui prévu dans le présent Accord ayant fait l'objet d'un accord entre l'une des Parties contractantes et les investisseurs de l'autre Partie contractante ne sera pas modifié par le présent Accord.

#### *Article 5. Indemnisation pour pertes et dommages*

1. Le investissements de l'une des parties contractantes dont les investissements subissent des pertes du fait d'une guerre ou autre conflit armé, d'un état d'urgence, d'une révolution, d'une insurrection, d'émeutes ou d'événements similaires sur le territoire de l'autre Partie contractante, doit bénéficier de la part de cette dernière d'un traitement non moins favorable que celui qu'elle accorde à ses propres investisseurs ou à ceux d'un État tiers, le plus favorable prévalant, en ce qui concerne la restitution, l'indemnisation, la réparation ou toute forme de règlement. Les paiements qui en résultent sont librement transférables.

2. Nonobstant le paragraphe 1, l'investisseur d'une Partie contractante qui, dans l'une quelconque des situations énumérées dans le présent paragraphe, subit des pertes sur le territoire de l'autre Partie contractante résultant :

(a) D'une réquisition de tout ou partie de son investissement par les autorités de cette dernière;

ou

(b) De la destruction de tout ou partie de son investissement par ces mêmes autorités, qui ne s'imposerait nullement au regard de la situation, se voit accorder par cette même Partie contractante la restitution de son investissement ou une indemnisation rapide, suffisante et effective pour les pertes subies. Les paiements qui en résultent sont effectués sans délai et sont librement transférables.

#### *Article 6. Liberté de transfert*

1. Chaque Partie contractante garantit aux investisseurs de l'autre partie contractante le droit absolu de transférer à l'étranger les fonds liés à un investissement, et ce dans la monnaie qui a été utilisée ou toute autre monnaie librement convertible. Ces transferts doivent être totalement libres et doivent se faire sans délai. Sont compris en particulier, mais non exclusivement, les fonds suivants :

- (a) Le capital originel et tous les montants additionnels ou autres montants connexes;
- (b) Les revenus, y compris les revenus tirés de l'investissement;
- (c) Les produits de la vente totale ou partielle ou de la liquidation de l'investissement;
- (d) Les fonds destinés à rembourser les emprunts liés à un investissement ou résultant du règlement d'un différend;
- (e) Les indemnités prévues aux articles 5 et 7;
- (f) Les gains et autres rémunérations engagés à l'étranger en rapport avec cet investissement;
- (g) paiement résultant du règlement d'un différend.

2. Les transferts aux termes du présent Accord sont effectués sans délai, dans une monnaie librement convertible au taux de change en vigueur le jour du transfert.

#### *Article 7. Expropriation*

1. Aucun des États contractants n'adoptera de mesures de nationalisation ou d'expropriation ou toute autre mesure ayant un effet équivalent à une nationalisation ou à une expropriation visant l'investissement d'un investisseur à l'exception des mesures prises pour des raisons d'intérêt public, et moyennant une indemnisation rapide, suffisante et effective et à la condition que lesdites mesures soient adoptées de manière non discriminatoire avec les garanties d'une procédure régulière et conformément à la législation.

2. Ladite indemnisation doit correspondre à la valeur marchande qu'avaient les biens exportés immédiatement avant la prise des mesures en question ou au moment où a été annoncée ou rendue publique la décision d'expropriation, la première des deux dates étant retenue (ci-après dénommée "la date d'évaluation").

3. L'indemnisation devra inclure les paiements d'intérêts calculés sur la base du taux interbancaire offert à Londres (LIBOR) à 6 mois, à partir de la date d'expropriation et jusqu'à la date du paiement. Le montant de l'indemnisation sera versé sans délai et sera effectivement réalisable et librement transférable.

4. L'investisseur affecté sera en droit, aux termes de la législation de la Partie contractante expropriante, de demander à ce que son dossier soit examiné par une autorité judiciaire ou toute autre autorité compétente indépendante, y compris l'évaluation de son investissement et le paiement d'une indemnité, conformément aux principes exposés dans le présent article.

5. Au cas où une Partie contractante exproprie une société qui a été constituée conformément à la législation en vigueur sur son territoire et dans laquelle des investisseurs de l'autre Partie contractante détiennent une participation, ladite partie contractante fera en sorte que les dispositions du présent article soient appliquées de façon à garantir une indemnisation rapide, suffisante et efficace desdits investisseurs de l'autre partie contractante.

#### *Article 8. Subrogation*

Si une Partie contractante ou l'un de ces organismes fait un paiement à un quelconque de ses investisseurs au titre d'une garantie, d'un contrat d'assurance ou d'une autre forme d'indemnité accordée par elle en rapport avec un investissement, l'autre Partie contractante reconnaît le transfert de tous les droits ou titres relatifs à cet investissement en faveur de la première Partie contractante ou d'un quelconque organisme de celle-ci, ainsi que le droit de la première Partie contractante ou d'un quelconque organisme de celle-ci d'exercer ce droit par subrogation au même titre que son prédécesseur. Cette subrogation permet à la première Partie contractante de bénéficier directement de tout versement d'indemnités que l'investisseur est en droit d'obtenir.

#### *Article 9. Règlement des différends entre l'une des Parties contractantes et les investisseurs de l'autre partie*

1. Tout différend entre l'une des Parties contractantes et un investisseur de l'autre Partie contractante relatif à un investissement au sens du présent Accord est notifié par écrit de façon circonstanciée par l'investisseur à ladite Partie contractante. Dans la mesure du possible, les parties concernées s'efforceront de régler ce différend à l'amiable.

2. Si un différend ne peut être réglé à l'amiable dans les six mois à dater de la notification écrite, celui-ci sera porté, à la discrétion de l'investisseur concerné :

(a) Devant la juridiction compétente de la Partie contractante sur le territoire de laquelle l'investissement a été réalisé; ou

(b) Devant le Tribunal d'arbitrage de la Chambre de commerce internationale de Paris; ou

(c) Devant le Centre international pour le règlement des différends relatifs aux investissements (CIRDI) institué par la Convention du 18 mars 1965 pour le règlement des différends relatifs aux investissements entre États et ressortissants d'autres États;

(d) L'Institut d'arbitrage de la Chambre de commerce de Stockholm.

3. Au cours de la procédure arbitrale ou de l'exécution de la sentence, l'une des Parties contractantes concernées par le différend ne saurait faire valoir que l'investisseur de l'autre partie contractante a été indemnisé de tout ou partie des préjudices subis grâce au contrat d'assurance qu'il a souscrit.

4. Le tribunal arbitral rend sa décision conformément aux dispositions du présent Accord, à celles des autres accords pertinents en vigueur entre les Parties contractantes et à celles des règles et des principes applicables du droit international et de la législation nationale de la Partie contractante, à condition que celle-ci ne soit pas incompatible avec les règles du droit international.

5. Les sentences arbitrales sont définitives et contraignantes pour les deux parties au différend. La Partie contractante exécutera sans délai ladite sentence, qui sera appliquée conformément à la législation nationale.

*Article 10. Règlement des différends entre les parties contractantes*

1. Les différends entre les deux Parties contractantes relatifs à l'interprétation ou à l'application des dispositions du présent Accord doivent être, si possible, réglés par la voie diplomatique.

2. Si un différend entre les Parties ne peut être ainsi réglé dans les six mois qui suivent le début des négociations, il sera soumis, à la demande de l'une ou l'autre Partie contractante, à un tribunal arbitral.

3. Ce tribunal arbitral sera constitué comme suit : chaque Partie contractante désignera un membre du tribunal, et ces deux membres choisiront un ressortissant d'un État tiers qui sera nommé Président du tribunal. Les deux premiers membres seront nommés dans les trois mois, et le Président du tribunal dans les cinq mois à partir de la date à laquelle l'une des Parties contractantes a informé l'autre de son intention de porter le différend devant un tribunal arbitral.

4. Si les nominations spécifiées n'ont pas été faites dans les délais prévus au paragraphe 3 du présent article, l'une ou l'autre Partie contractante peut, en l'absence de tout autre accord, inviter le Président de la Cour internationale de Justice à procéder à ces nominations. Si le Président est ressortissant de l'une ou l'autre Partie contractante ou s'il est empêché, pour toute autre raison, de remplir cette fonction, le Vice-Président sera invité à procéder aux nominations requises. Si le Vice-Président est ressortissant de l'une ou autre partie contractante ou si lui-même est empêché de remplir cette fonction, les nominations seront effectuées par le membre de la Cour internationale de Justice le plus ancien qui n'est pas un ressortissant de l'une ou l'autre Partie contractante.

5. Le Président du tribunal arbitral doit être ressortissant d'un État tiers avec lequel les deux Parties contractantes entretiennent des relations diplomatiques.

6. Le tribunal arbitral rend sa décision conformément aux dispositions du présent Accord, à celles des autres accords pertinents en vigueur entre les parties contractantes et à celles des règles et des principes applicables du droit international et de la législation nationale de la Partie contractante, à condition que celle-ci ne soit pas incompatible avec les règles du droit international. En outre, le tribunal arbitral prend ses décisions à la majorité des voix et les décisions sont définitives et contraignantes pour les deux Parties contractantes.

7. À moins que les Parties contractantes n'en décident autrement, le tribunal arbitral définit sa propre procédure.

8. Chaque Partie contractante prendra à sa charge les dépenses afférentes à son membre et à ses représentants dans le cours de la procédure arbitrale. Les autres dépenses, y compris celles engagées au titre du Président sont réparties également entre les parties contractantes.

*Article 11. Champ d'application*

Le présent Accord s'applique à tous les investissements réalisés par les investisseurs de l'une ou l'autre Partie contractante après son entrée en vigueur. Toutefois, il ne s'applique pas aux différends qui sont survenus avant l'entrée en vigueur du présent Accord.

*Article 12. Obligations internationales*

L'une ou l'autre Partie contractante ne saurait être empêchée de prendre des mesures en vue de remplir ses obligations conformément aux règles internationales relatives à la paix, à la sécurité et à l'Union européenne.

*Article 13. Entrée en vigueur et cessation*

1. Le présent Accord entrera en vigueur dès que les Parties contractantes se seront notifié l'accomplissement de leurs formalités constitutionnelles respectives requises à cet effet.

2. Le présent Accord restera en vigueur pendant une période de dix ans et, par la suite, demeurera en vigueur pendant des périodes semblables, jusqu'à l'expiration d'une période de douze (12) mois à compter de la date à laquelle l'une ou l'autre Partie aura notifié par écrit à l'autre son intention d'y mettre fin.

3. Le présent Accord ne préjuge aucunement du droit de l'une ou l'autre Partie contractante de demander la modification de tout ou partie dudit Accord ou de le dénoncer pendant toute la période de validité de cet Accord.

4. Le cas échéant, si les Parties contractantes ne sont pas parvenues à un accord sur la modification ou la dénonciation du présent Accord dans les six mois à compter de l'envoi par la partie contractante d'une demande écrite à cet effet à l'autre partie contractante, la Partie qui a formulé cette demande sera en droit de dénoncer l'ensemble de l'Accord dans les trente (30) jours suivant l'expiration de cette période de six (6) mois. Cette dénonciation doit se faire par la voie diplomatique et constitue un préavis de cessation du présent Accord, auquel cas, l'Accord prendra fin dans les six (6) mois à compter de la date de réception dudit préavis adressé par l'autre partie contractante, sauf retrait de ce préavis d'un commun accord avant l'expiration de cette période de préavis.

5. S'agissant des investissements réalisés avant la date de modification ou de cessation du présent Accord en vertu du présent article, les dispositions de l'ensemble des autres articles du présent Accord demeureront en vigueur pendant une nouvelle période de dix ans à compter de la date de modification ou de cessation du présent Accord.

En foi de quoi, les plénipotentiaires respectifs ont signé le présent Accord

Fait à Tripoli en deux exemplaires originaux le 30 juin 2004 en langue grecque, arabe et anglaise, tous ces documents étant également authentiques. En cas de divergence d'interprétation, le texte anglais prévaudra.

Pour le Gouvernement de la République de Chypre :  
Son Excellence,

M. ARGYROS ANTONIOU  
Ambassadeur de la République de Chypre

Pour la Grande Jamahiryia arabe libyenne populaire et socialiste :  
Son Excellence,

M. MOHAMED TAHER H. SIALA  
Secrétaire adjoint à la coopération